مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

التعليم الخاص من المراقبة إلى المرافقة

Private education from observation to accompaniment

بكير حاج سعيد
Bakir hadj said
المدرسة العليا للأساتذة . بوزريعه
E.N.S of Bouzareah

بومانة محمد
Boumana Mohamed
boumana76@yahoo.fr
جامعة زيان عاشور -الجلفة
University of Zian Achour Djelfa

تاريخ الاستلام : 2018-09-28

تاريخ القبول : 2018-11-22

ملخص :

قامت فلسفة التعليم في البلاد العربية على اعتبار التربية والتعليم أمرا منوطا بالدول والحكومات، بحكم أنها القادرة على تحقيق مبدأ تكافؤ فرص التعليم للجميع، لذلك فهي لم تتوقف على إدارة المؤسسات التربوية والإنفاق المتزايد على قطاع التعليم رغم الارتفاع المتواصل في أعداد المتمدرسين. غير أن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة العربية، عجّلت بفتح الباب أمام المبادرات الخاصة للمساهمة في العملية التعليمية، وإن اختلف الأمر من دولة إلى أخرى. لكن الملاحظ هو أن هناك كثيرا من التردد صاحب هذا التحول التربوي اللافت، وهو ما جعل المدارس الخاصة في كثير من الدول العربية، ومنها الجزائر، رهينة قيود إدارية و تربوية مكبلة، ونظرة اجتماعية مشكّكة في الجدوى، قلّلت من عائدها التربوي وحكمت على بعض منها بالفشل قبل الانطلاق.

الكلمات المفتاحية: المدارس الخاصة، التعليم الخاص، التعليم، الرقابة، المرافقة، العائد التربوي، الاستثمار..

Abstract :

The philosophy of education in the Arab world is considered as a matter of states and governments, because they are capable to achieve the principle of equal educational of opportunities for all. Therefore, they have not ceased on the increased spending on the educational sector, although a steady increase in the number of continued high the number of school attendees. But the transitions that have taken place in the political, economic and social contexts in the Arab region have accelerated the special initiatives to contribute to the educational process, even though they are different from one country to another. However, many of the reluctance has accompanied this educational dramatic shift, therefore, in many Arab countries, as Algeria, make private schools more vulnerable to the administrative constraints, and are open to doubt from society which have educed from their educational productions, and has condemned to failure

keywords : Private schools- educational advisory- educational values- investment**.**

مقدمة:

أولت مختلف الدول العربية أهمية بالغة للتربية والتعليم كسبيل للنهضة والتقدم والارتقاء بالوطن والمواطن، والتخلص من التركة الاستعمارية الكارثية في هذا المجال، لذلك لم تدّخر جهدا في بناء المدارس وإعداد المعلمين والبرامج والمناهج على اعتبار أن تنمية الرأسمال البشري أولى وأهم من تنمية الرأسمال الاقتصادي في مرحلة بناء الدول.

ومن هذا المنطلق جعلت الجزائر التعليم مهمة أساسية من مهام الدولة وهدفا رئيسا للثورة الثقافية وفق رؤية اشتراكية تسعى إلى ترقية الإنسان الجزائري، وتوفير وسائل تنمية شخصيته وتفتحها وازدهارها، لذلك فقد أكّدت مختلف الدساتير المتعاقبة على أنّ التعليم هو حق لكل مواطن وجعلت التنظيم والتطبيق المتساوي لهذا الحق من مسؤولياتها الأساسية[1].

لكن مع التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي شهدها العالم عموما، لجأت الدول العربية المتبنية للنظام الاشتراكي إلى رفع الاحتكار، وفتح المجال التربوي للقطاع الخاص للولوج والمساهمة في العملية التربوية من أجل:

- تحسين نوعية التعليم المقدّم للمتعلمين.
- التخفيف من الأعباء المالية الكبيرة على الدولة.

وهو ما حدث في بلادنا التي فتحت الباب للقطاع الخاص للمساهمة في النظام التربوي الوطني بعد عقود من المنع، فنتج عن ذلك انتشار عدد معتبر من المدارس الخاصة عبر التراب الوطني، وفي مختلف الأطوار التعليمية، والتي أصبحت تستقطب عددا متزايدا من المتعلمين، من مختلف الأعمار والمستويات الاجتماعية.

لكن وبالرغم من أن المدارس الخاصة أصبحت واقعا معيشا في مختلف دول العالم، إلاّ إنّ التخوّف والتردد لا زال يطبع تعامل الوصاية معها، بما تفرضه عليها من رقابة صارمة أدّت إلى عرقلة مسار بعضها وفشل بعضها الآخر، وعليه فإنه يتوجب علينا التساؤل:

- هل لجوء الجزائر إلى إقرار التعليم الخاص وإنشاء المدارس الخاصة كان اضطرارا أم اختيارا ؟
- ألا يحتاج القطاع الخاص إلى مرافقة ودعم وتوجيه، بدل حملة التشكيك والتشويه الذي تطاله ؟
- إذا كانت المدارس الخاصة تخضع إلى رقابة الوصاية كما يشير إلي ذلك القانون التوجيهي للتربية الوطنية، فهل تستفيد من نفس مزايا المرافقة بمختلف أشكالها ؟

1. ظروف نشأة التعليم الخاص وأنواعه

1.2 ظروف نشأة المدارس الخاصة في الجزائر:

نقصد بالتعليم الخاص في هذا المقام، التعليم الذي يسيره الخواص، كما تبينه المادة **(02)** من المرسوم التنفيذي رقم **90-04** مؤرخ في **3**صفر عام **1425** الموافق **24** مارس سنة**2004** ، الذي يحدد شروط إنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة وفتحها ومراقبتها، كما يلي: "تُعدّ مؤسسة خاصة للتربية والتعليم، بمفهوم هذا المرسوم، كل مؤسسة للتعليم التحضيري والابتدائي والمتوسط والثانوي، ينشئها شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص، ويقدّم تعليما بمقابل"[2]، فالمدرسة الخاصة مدرسة رسمية يسيرها الخواص، أما المدرسة العمومية فهي مدرسة رسمية يسيرها القطاع العام، ولا يتطرق هذا المقال إلى مدارس الدّعم ولا الخاصة باللغات ولا التكوينات المتخصصة.

وللسماح بفتح مدارس خاصة، وضعت وزارة التربية الوطنية في الجزائر، ضوابط ومبادئ لمسايرة هذا التغير و التحكم فيه، كان من أهمّها:

1. لا يمكن التنازل عن المؤسسة المدرسية العمومية التي يتمثل دورها في منح تعليم مجا ني للجميع وفي كل المستويات والتالي لا يمكن آن تكون موضوع أي تحويل مهما كان ولاسيما الخوصصة منها.
2. يخضع فتح المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم للاعتماد الذي يمنحه الوزير المكلف بالتربية الوطنية، طبقا للإجراءات والشروط التي يحددها التنظيم.
3. يتم رفع العلم الوطني وإنزاله مصحوبا بأداء النشيد الوطني في جميع المؤسسات التربوية العمومية والخاصة[3].

وليكون نشاط المدارس الخاصة في الجزائر مسايرا لتوجّهات الوصاية وقواعد تسيير المدارس العمومية، وضعت شروط عديدة، من أهمها ما يُحدّده القانون التوجيهي للتربية، وهي على النحو التالي:

1. يمنح التعليم في المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم، باللغة العربية في جميع المستويات وفي جميع المواد[4].

2. تشكل الأهداف والبرامج التعليمية الإطار المرجعي الرسمي والإلزامي لجميع النشاطات البيداغوجية الممنوحة في المؤسسات المدرسية العمومية منها والخاصة[5].

3. تلزم مؤسسات التربية والتعليم الخاصة بتطبيق برامج التعليم الرسمية التي يحددها الوزير المكلف بالتربية الوطنية[6].

4. يخضع كل نشاط تربوي أو بيداغوجي تعتزم المؤسسات إضافته، علاوة على النشاطات التي تحتويها البرامج الرسمية، إلى ترخيص مسبق من الوزير المكلف بالتربية الوطنية، وإلى أحكام هذا القانون، لاسيما المادة 2 منه[7].

5. يجب أن تكون شروط توظيف مدير مؤسسة خاصة للتربية والتعليم ومستخدمي التربية والتعليم العاملين بها، مطابقة على الأقل للشروط المطلوبة في توظيف نظرائهم العاملين في مؤسسات التربية والتعليم العمومية[8].

6. أن تكون مستويات تأهيل مستخدمي التعليم والتربية والإدارة في القطاع الخاص مساوية على الأقل لنظرائهم في القطاع العمومي.

7. يخضع تحويل التلاميذ من القطاع الخاص إلى القطاع العمومي للقواعد التي يحددها الوزير المكلف بالتربية الوطنية.

8. تخضع المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم للرقابة البيداغوجية والإدارية للوزير المكلف بالتربية الوطنية

وقد حاول القائمون على شؤون التربية والتعليم في الجزائر تبرير اللُّجوء إلى هذا النمط الجديد من المؤسسات التربوية، إلى التغيرات التي طرأت على الواقع المحلي والعالمي، وهو ما ورد في القانون التوجيهي للتربية: "فإصلاح المنظومة التربوية صار إذن أمرا ضروريا، سواء بسبب وضعية المدرسة الجزائرية، أو بسبب التحولات المسجلة في مختلف الميادين، على الصعيدين الوطني والعالمي، هذه التحولات التي تفرض نفسها على المدرسة، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من المجتمع الجزائري"[9]، وهذه التغيرات يمكن تصنيفها إلى عوامل داخلية وخارجية:

أ . عوامل داخلية:

في هذه العوامل الداخلية نجد:

_ الانفتاح السياسي الذي شهدته الدولية الجزائرية، مما حتم مراجعة المنظومة التربية، من حيث الشكل والمضمون، وهو ما دفع الوصاية، والمشرع الجزائري إلى "تكييف النظام التربوي مع التحولات المنجرة عن اقتصاد السوق في مجتمع ديمقراطي"[10].

_ عدم تناسب النمو الكمي للتربية مع النمو الكيفي، خاصة في ظل التزايد السكاني اللاّفت، وهو ما نتج عنه تدنٍّ واضح في أداء المدرسة الجزائرية.[11].

- التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري، لا سيما الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وما نتج عن ذلك من تبعات اجتماعية واقتصادية، آنية ومستقبلية، و"هذا ما يحدو بالمنظومة التربوية إلى تحضير الأجيال الصاعدة تحضيرا جيدا، لتعيش في هذا الوسط التنافسي ولتتكيف معه"[12].

ب . عوامل خارجية:

أمّا العوامل الخارجية فنجدها متعددة، لعل أهمّها:

- مقتضيات العولمة خاصة في شقها الاقتصادي، الذي فَرض على المنظومات التربوية العالمية العمل على التكيّف الايجابي معها، خاصة ما يتعلق بإلزامية التأهيل العلمي والعملي المناسب للأفراد، وهو الأمر الذي فرض تحديد سياسة تربوية جديدة بإمكانها الاستجابة لطموحات الأمة، وتندرج في الحركة الدؤوبة للعولمة"[13].

- ارتفاع فاتورة التعليم وتضخمها في الدول المستقلة حديثا، في مقابل تدني مستواه، بإشارة وتنبيه من المنظمات الدولية، فقد أشار تقرير للبنك الدولي إلى أنه "في معظم البلدان، ستتطلب التغيرات الديموغرافية والدعوة إلى تغيير محتوى التعليم وعملية تقدُّمه موارد اضافية، غير أنه ،... تنفق حكومات بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالفعل مستوى كبيرا من الموارد على قطاع التعليم، وعادة ما تجاوزت سرعة النمو في الإنفاق سرعة النمو الاقتصادي"[14].

- ضغوط منظمة التجارة العالمية، التي لا تستثني التعليم من القطاعات الواجب تحريرها، ما ترتب عن ذلك من إحياء لفكرة الليبرالية الجديدة التي تؤكد على أن " القطاع الخاص هو الأكثر قدرة على تقديم الخدمات عموما، وأنه يحقق المنافسة التي ترفع مستوى الكفاءة، ومن ثمّ تُعد الخصخصة آلية محورية في تطبيق فكر الليبرالية الجديدة في التعليم[15]".

3. أنواع المدارس الخاصة في الجزائر:

المدارس الخاصة في الجزائر نوعان :

المدارس الخاصة الوطنية: هي كل مؤسسة للتربية والتعليم ينشئها أشخاص طبيعيون أو معنويون خاضعون للقانون الخاص وتقدم

تعليما بمقابل، وتعدُّ الجنسية الجزائرية شرطا أساسيا للراغبين في إنشاء هذا النوع من المدارس، وهو الذي يندرج تحت بنود قانون المدارس الخاصة، والواجب على كل من يؤسس مدرسة خاصة أن يلتزم بدفتر الشروط، والفئة المعنية به، هم الأطفال الذين يتمتعون بالجنسية الجزائرية.

المدارس الخاصة الأجنبية: ويُقصد بها تلك المدارس التي تنشأ بموجب اتفاق ثنائي بين الجزائر ودولة أخرى، وهي تخضع للاتفاقات الدولية المبرمة بين الدولتين، والفئة المعنية بهذا التعليم هم الأجانب المقيمون بالجزائر، أو الجزائريون الذين يتمتعون بجنسية مزدوجة، ويمنع أن تستقبل أطفالا جزائريين، إلا إذا كانت تلقّن دروسا تتماشى مع البرامج الوطنية الرسمية[16].

4.نظرة نقدية إلى انطلاق التعليم الخاص في الجزائر

بداية يجدر بنا ونحن بين يدي موضوع حسّاس، أن نطرح السؤال التالي، وهو أساسي وجوهري: هل كان إقبال الدولة على التعليم الخاص اضطرار أم اختيار؟

الجواب هو الذي يصنع الفارق، وسنبين هذا من خلال المقارنة التالية بين الاضطرار والاختيار.

أ. حالة الاضطرار:

في حال كان الجواب هو الاضطرار، وهذا لظروف داخلية مُلحّة كأزمة مالية أو ضغط من المعارضة أو مطالب فئات معينة، أو كان لضغوط خارجية، كهيئات مالية دولية أو منظمات حقوقية أو غيرها، فإن تصرّف الدولة سيتسم بما يلي:

- التوجس الدائم من هذا الاتجاه، لأن القناعة غير متوفرة، وبالتالي عدم وضوح الرؤية، وبالتالي ستكون الوصاية مراقبة دائمة للوضع ولكل من تبنى هذا الاتجاه، وبعض الأطراف الفاعلة في الوصاية أو الإطارات التنفيذية، سوف تنتظر من المشروع أن يثبت فشله، فنجد القرارات والخطوات تتّسم بالتردد والضبابية.

- خيار مرحلي مؤقت، فهو استجابة لوضع مالي مُتأزم، أو ضغط خارجي مُلزم، وبالتالي زوال الضغوط أو أسبابها يمكن أن يزيل حالة الاضطرار، مثل الانتقال من الأزمة المالية إلى البحبوحة، أو انتفاء الضغوط الخارجية لتغير بعض موازين القوى، وبالتالي الاستعداد للتراجع عن القرار وارد في كل وقت، فهو مرحلي غير دائم.

1. ضعف الاستثمارات المالية والبشرية، إلا ما قلّ وندر، فالاضطرار يجعل الإنسان لا ينفق إلا الحد الأدنى الضروري، وبالتالي فإن القرار لن يحصل على كل عوامل النجاح الضرورية، لأن الاستثمار (أو الإنفاق) كان شحيحا وضعيفا وفي أحسن الأحوال أقل من المطلوب.

ب. حالة الاختيار:

أما في حال كان الجواب هو الاختيار، وهو ما يتم اتخاذه بعد دراسة وتخطيط وروية، دون ضغط خارجي أو إلحاح داخلي، فإن القرار سيتسم بما يلي:

- القناعة تكون تامة وواضحة، وبالتالي الرؤية واضحة من البداية، وهذا الوضوح ينفي التردّد والتراخي والارتباك، سواء ما تعلق بالوصاية أو الإطارات التنفيذية، أو تعلق الأمر بالمبادرين إلى تأسيس مدارس خاصة، ووضوح الرؤية تستحضر دائما وقوع تجاوزات مرتبطة بمرحلة انطلاق المشروع وتجسيده، أو بممارسات خاطئة لبعض الفاعلين، وبالتالي الدفع دائما إلى نجاح المشروع وإصلاح الخلل.

- يكون الخيار استراتيجيا، وبالتالي دائما لا مؤقتا، دوام القرارات الكبرى التي تتخذها الدولة، وبالتالي لا يتأثر القرار لا بالواقع الاقتصادي الراهن أو السياسي أو غيره، فلجوء الدولة إلى خيار التعليم الخاص يمكن أن يكون في حالة البحبوحة المالية كما يمكن أن يكون كذلك في حالة الأزمة المالية، وفي حال المطالب الخارجية أو انعدامها، إنما يكون ذلك لأهداف بعيدة المدى لا تظهر في الوقت الراهن.

- عندما يكون القرار اختيارا، فإن الدولة توفر له الموارد الضرورية، فيكون الاستثمار مُعتبرا وكافيا للنجاح، سواء تعلق الأمر بموارد مالية أو بشرية، لأن النتائج تكون مستقبلية وغير مباشرة، وبالتالي تنطلق من مبدأ أن النجاح له ثمن وفاتورة يجب دفعا، ووسائل يجب توفيرها مهما بلغت الكلفة، فالهدف في النهاية هو نجاح القرار.

وبالعودة قليلا إلى انطلاق التعليم الخاص في الجزائر، نجد أنه جاء لتسوية وضعية العشرات من المدارس الموجودة منذ سنة **1987**، فتاريخ انطلاق المدارس الخاصة في الجزائر يعود إلى فترة حساسة جدا من تاريخ الجزائر المعاصر، وهي فترة الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية، وتربويا يمكن أن نصفها بمرحلة بداية النقد اللاذع لأداء المدرسة العمومية وتدني مستوى مخرجاتها، فكان أن سمح بإنشاء بعض المدارس الخاصة، ولاسيما تلك التي جعلت لغة التعليم، فرنسية أو إنجليزية، على الرغم من

أن الكثير من المدارس الخاصة التي أنشئت في تلك الفترة كانت تعمل في وضح النهار، لكن بعيدا عن أي إطار قانوني، فجاء القانون تبعا لهذه الحالة وتنظيما لهذا الواقع، وذلك بداية بالأمر الرئاسي في: **10** أفريل **2002**، ثم المرسوم التنفيذي في **24** :مارس سنة **2004**.

5. التعليم الخاص بين المراقبة والمرافقة:

في بدء التعرض لمنحيي المراقبة والمرافقة، يمكن التطرق إلى القرارات المتعلقة بالتعليم الخاص، من خلال حالتين نموذجيتين؛ حالة الكويت كدولة خليجية والهند كدولة أسيوية، حيث سنكتشف بأنه لا يستلزم أن تكون الدولة مترفة ماليا حتى يكون التعليم ممتازا، ولا ضُعف موارد الدولة تجعل التعليم سيئا ورديئا.

النموذج الكويتي: من خلال دراسة للباحث عبد العزيز عبد الله الجلال[17]، في كتابه" **:تربية اليسر وتخلف التنمية** "حيث يعرض تجربة التعليم في دول الخليج، قبل اكتشاف البترول وبعده، وكيف أنّ تدخل الدولة في التعليم في الكويت كان سلبيا، بدليل نتائج التعليم التي أصبحت أقلّ منذ اكتشاف البترول، فرغم البحبوحة المالية التي تعيشها الكويت، إلا أن مُخرجات التعليم لم تكن في مستوى التطلعات، فكل الوسائل كانت متوفرة إلا أن التنمية كانت متخلفة.

النموذج الهندي: من خلال عرض للكاتب توماس فريدمان[18] **"العالم مستوٍ** "يتحدث عن التجربة الهندية، وكيف استطاع النظام الهندي، رغم كل مظاهر الفقر وشُحّ الموارد أو انعدامها، استطاع في ثلاثة عقود من الزمن، أن يجعل من الهند قبلة لكل الشركات العالمية في التكنولوجيات، حيث تقصد الهند لتستثمر فيها وتستفيد من الطاقات البشرية التي أنتجها وتنتجها المدرسة الهندية الفقيرة.

ونعرض لكل من منحى المراقبة ومنحى المرافقة، من خلال، منطلقات كل واحد منهما، وكذا مسارهما والنتيجة المتوقعة منهما، وهذا على النحو التالي:

أ. منحى المراقبة:

إذا وجب تعريف منحى المراقبة، فإننا نُعرّفه على أنه المنحى الذي يستوجب، المتابعة اللصيقة للمدارس الخاصة، خشية ارتكابها للأخطاء، واستغلالها لحاجة الأولياء لتعليم أبنائهم في أماكن أخرى مناسبة لتطلعاتهم، وكذا استغلال التعليم من أجل الربح المادي على حساب تعليم جيد وفق المعايير المطلوبة، وهذا يتطلب استحضار كل المدارس لتواجد الوصاية بالقرب منهم والاطلاع على مختلف الأنشطة والبرامج المنجزة، عند وقوعها وأحيانا قبل وقوعها، وهذا كله بهدف حماية التلميذ المواطن، وضمان خدمات تعليمية أقل ما يقال عنها أنها مقبولة.

1 ـ منطلقه: نقصد بالمنطلق، نظرة الوصاية إلى التعليم الخاص، وهذه النظرة هي المنطلقات التي تُصاغ من خلالها التشريعات التي تُسير المدارس الخاصة، وكذا إجراءات وطُرق التعامل مع المدارس الخاصة وأصحابها.

- لجوء الدولة إلى التعليم الخاص كان اضطرارا لا اختيارا؛ حيث أن الدولة لم تكن ترغب في هذا النوع من التعليم، لأنه يتعارض مع ما كانت تدعو إليه مختلف الدساتير منذ الاستقلال، ومع المبادئ الأساسية التي قام عليها النظام التربوي الوطني، إلاّ أنّ المستجدات الداخلية والعالمية أرغمت الدولة على فسح المجال لهذا النوع من التعليم، وهو ما يؤكده المشرع الجزائري حين يقول: ""فإصلاح المنظومة التربوية صار إذن أمرا ضروريا، سواء بسبب وضعية المدرسة الجزائرية، أو بسبب التحولات المسجلة في مختلف الميادين، على الصعيدين الوطني والعالمي، هذه التحولات التي تفرض نفسها على المدرسة، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من المجتمع الجزائري"[19].

- المدرسة الخاصة منافسة للمدرسة العمومية، وتريد أن تحل محلّها، وبالتالي ستقوم الوصاية بحماية المدرسة العمومية بكل الطرق ومدّها بكل وسائل النجاح، وفي مقابل ذلك تمارس التضييق التربوي والإداري والمالي على المدارس الخاصة المنافسة لنطاق نفوذها وسيداتها.

- المدرسة الخاصة تبغي الربح المادي، وهي أشبه ما يكون بالمقاولة التعليمية التي تطمح الى تحصيل العائد المادي أكثر من العائد التربوي، واستحضار هذا البُعد المادي بدون النظر إلى البعد التربوي، يجعل التعامل مع هكذا نوع من الاستثمار من اختصاص وزارة التجارة ووزارة المالية والضرائب، وبالتالي مزيدا من المراقبة، والتحصيل الضريبي، بغض النظر عن أي بعد آخر تربوي تعليمي تكويني.

من قبيل هذه النظرة نجد أحد الباحثين، يتهم صراحة كل المدارس الخاصة بقوله: "المدارس الخاصة بالرغم من تعهدها بالالتزام بالمناهج الوطنية، إلاّ أنّها في الواقع تخضع لقرارات شخصية، وبرامجها تنحرف نحو قناعات شخصية مرتبطة بمصالحها الاستثمارية من جهة وبطموح منتسبيها وأهدافهم المستقبلية من جهة أخرى، فالتعليم الخاص بمواصفاته الحالية لا يعدو أن يكون مجرد صفقة تجارية بين طرفين: بائع

من جهة ومشتري من جهة أخرى"[20]، ولا يخفى على عاقل ما يمكن أن يجر هذا القول من العنت والحذر من المدارس الخاصة من جهة، ومن جهة أخرى عليها تحمُّل كل التبعات المادية والاقتصادية، تستوي في ذلك المدرسة الخاصة التي تُغلق أبوابها، والمتاجر والمصانع التي تعلن إفلاسها.

- لأن النظرة ربحية وأن المؤسس مستثمر اقتصادي يسعى إلى الربحية فقط، فإنه سيعمد إلى الكثير من الإجراءات التي تخفض من التكاليف وزيادة الربحية، وبالتالي فإن المدرسة الخاصة، وبسبب استهداف الربح، متهمة بتشجيع الرداءة وتكريسها على حساب الجودة، وهو الخطاب الذي نلحضه في عدة مناسبات من الرسميين، حيث النتائج المُتدنّية للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام، مع أن هذه النتائج نجد مثيلتها أو أسوأ منها في بعض المؤسسات العمومية.

2 . **مساره:** نقصد بالمسار، القوانين والإجراءات التي تتخذ بناء على هذا المنطلق، وبالتالي تظهر كنصوص تشريعية أو لوائح إجرائية أو تعاملات واقعية يومية، يعامل بها مؤسسو المدارس الخاصة، أو مسيّروها.

-دفتر الشروط قاسٍ يتدخل في كل التفاصيل، ويُطالب المدارس الخاصة بأكثر مما هو محقق في المدارس العمومية، وبالتالي يطلب منها الاقتدار والالتزام بكل ما من شأنه أن يضمن مصالح التلاميذ، وهذا حق لا غُبار عليه، لكن ليست كل التفاصيل وكل المواضيع التي هي محل تشريع وتقنين وتنظيم بنفس المستوى من الأهمية والأولوية.

-تشديد الرقابة على المدارس الخاصة، فرغم أن المشرّع أوضح موضوع الرقابة قائلا: "يمارس الوزير المكلف بالتربية الوطنية، الرقابة البيداغوجية والإدارية على المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم، بنفس الكيفية التي يمارسها على المؤسسات العمومية"[21]، إلا أن الممارسات اليومية التي تنطلق من منطلق الرقابة، وتستحضر الاتهامات بالرداءة والتملص من الواجبات، تكون أكثر صرامة وقساوة وحرجا أحيانا.

-هامش التميز والإبداع ضيق جدا؛ حيث إن المشرّع، لما فتح المجال لتعليم الخاص، كان يهدف الاستجابة إلى التنوع والتعدد والمنافسة، إلا أن هامش الحرية والإبداع كان ضيقا، بحيث لا يتجاوز ثلاث ساعات في المرحلة الابتدائية، وخمس ساعات في مرحلتي المتوسط والثانوي، وهو ما لا يتناسب مع مبدأ أساسي تقوم عليه كل المدارس الخاصة عبر العالم، وهو التميّز والتنوّع، وفتح المجال لمبادرات جديدة وتجارب جديدة، فأصبحت المدارس الخاصة لا تختلف عن المدارس العمومية في كثير من الأحيان إلاّ في طرق التسيير وحسن استقبال أولياء الأمور، وحسن معاملة التلاميذ.

-ربط المسار الإداري بالمسار التجاري، حيث إن أي تعديل أو إضافة في المدارس الخاصة، يستوجب منه تسوية أموره المالية تجاه الضرائب والوصاية المالية، وهذا ما يكبح جماح الإبداع والتفوق والسعي نحو الأحسن، إلا بصورة بطيئة، لا تتماشى مع ما هو مطلوب في عالم سريع متغير.

-عدم وجود أيّ دعم مادي للمدارس الخاصة، على اعتبار أن صاحب المدرسة الخاصة يهدف إلى الربح، فعليه تحمل مسؤوليته كاملة، بل أن يكون أكثر من ذلك رافدا مباشرا لخزينة الدولة، من خلال الضرائب ومن خلال الرسوم التي يدفعها كل سنة، مقابل الأموال التي يتسلمها من الأولياء.

3 . **نتائجه:** نقصد بالنتيجة، ثمار خيار المراقبة، وما ينجر عليه من نتائج، على مستوى مردودية التعليم ونوعيته، وعلى المستوى العام للمنظومة التربوية، فما هي نتائج خيار المراقبة؟

- ضعف مبادرة الخواص نحو تأسيس مدارس خاصة، وهذا نظرا لانعدام المحفزات المادية والأدبية، ولكون دفتر الشروط قاس يتناول كل التفاصيل، خصوصا في مناطق ذوي الدخل الضعيف أو المحدود، وبالتالي نشهد إفلاس العديد من المدارس الخاصة أو تقليص خدماتها أو غلق فروعها، عوض السعي إلى فتح فروع والتوسع أفقيا في المناطق والأحياء السكنية، وعموديا في الأطوار التعليمية والخدمات التربوية.

- ضعف نتائج التعليم الخاص أو رداءتها، وهذا منعكس طبيعي للشروط القاسية . إن صح التعبير. ونقص التوجيه والمرافقة من الوصاية، فتتعثر التجارب وتقل المبادرات، وعدم القدرة على توظيف المعلّمين الأكفاء نظرا للصعوبات المالية، وبالتالي ضعف النتائج، وهذا الضعف يصيب المنظومة التربوية في مجملها وليس فقط التعليم الخاص، لأن مخرجات هذا التعليم سيتدفق في المدى القريب إلى المؤسسات التربوية العمومية وفي المدى البعيد إلى ميدان العمل والوظيف، وبالتالي يجني المجتمع ضعف النتائج رغم أنه لم يكن السبب فيها، إضافة إلى أن غياب الشفافية والمنافسة العادلة سيفتح المجال أمام بعض التصرفات الفاسدة داخل الوسط التعليمي، مثل تبييض المسار التعليمي للمتعلمين ، أو تضخيم النتائج الدراسية.

- تكلفة التعليم مرتفعة، حيث إن غياب المحفزات المالية أو الإعفاءات الضريبية، سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة التعليم وبالتالي ضعف إقبال المواطنين عليه، وبالتالي تكريس مقولة مدارس

الأغنياء وهي الخاصة، ومدارس الفقراء وهي العامّة، وبالتالي فإن الخيار الذي تبنته الدولة في فتح مجال التعليم الخاص لن يؤتي أُكله، وهو ما نلمسه في الجزائر، حيث إن التلاميذ في القطاع الخاص لا يمثلون إلاّ 1% من مجموع تعداد التلاميذ في الجزائر، الذي يتجاوز ثمانية ملايين تلميذ، وفق إحصائيات رسمية من الوزارة الوصية.

- كثرة شكاوى الأولياء من المدارس الخاصة، وهذا راجع إلى تدني مستوى التحصيل العلمي، وكثرة المشكلات المتعلقة بالتسيير والخدمات، مما يجعل الوصاية في دوّامة الشكاوى والردود، عوض أن تكون المدارس الخاصة مصدر فخر للأسر والعائلات.

ب . منحى المرافقة:

يمكن أن نُعرّف منحى المرافقة بأنه المنحى الذي يستوجب أن تكون الوصاية قريبة من المدارس الخاصة، ليس من أجل مراقبتها بل من أجل مرافقتها ومساعدتها لبلوغ أهدافها، لأن النتائج التي تحصدها المدارس الخاصة هي في النهاية نتائج قطاع التربية والتعليم بشقّيه العام والخاص، وبالتالي فإن مسؤولية الوصاية تتعلق بالمساعدة والدعم والمساندة، لنجاح المشاريع التعليمية الخاصة.

1 . **منطلقه:**

من تعريف منحى المرافقة، فإن المنطلقات التي ينطلق منها هذا المنحى، يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- التعليم الخاص ليس اضطرارا لجأت إليه الدولة، بل هو خيار تم اتّخاذه من أجل النهوض بالمنظومة التربوية الوطنية، وبالتالي فإن الوصاية مسؤولة على إنجاح هذا الخيار، ونجاحه نجاح للوصاية وللمنظومة التربوية، وفشله فشل لها وللمنظومة التربوية.

- المدرسة الخاصة مكمّلة للمدرسة العمومية، وقد جاء تدخّل القطاع الخاص في التعليم مساهمة منه في تحمُّل العبء وتقاسُم المسؤولية مع القطاع العام، فالقطاع الخاص يتحمل نفس المسؤولية التي يتحملها القطاع العام، وننتظر منه ونأمل له النجاح الذي نأمله للقطاع العام، وليست بديلا عنها، بل منافسا مثل المنافسة بين كل المدارس، بغض النظر عن كونها من القطاع العام أو القطاع الخاص، فهناك منافسة بين المدارس العمومية فيما بينها وبين المدارس الخاصة فيما بينها، وهذا التنافس يخدم مصلحة التلميذ ومصلحة الوطن نهاية.

- المتمدرسون في القطاع الخاص هم مواطنون لهم كامل الحقوق، ومن حقهم التعليم الجيد الذي يتلاءم وتطلُّعات أوليائهم، وما الخيار بين الخاص والعام إلا خيار تقني وسيلي، لا ينقص من حق المواطنة ولا من الحقوق الدستورية، بالنظر إلى الواقع الحالي الذي تعيشه المدرسة الجزائرية، وبالنظر إلى المستقبل الذي يقتضي أن يعيش أبناء الوطن الواحد تحت سقف وطني واحد، ويتقاسمون أرضا واحدة، ويتشاركون ثوابت موحّدة.

- ابتغاء المدرسة الخاصة للربح المادي ليس عيبا، يقدح في رسالتها التربوية، بل هو إضافة اقتصادية للمنظومة التربوية، فالمدرسة الخاصة تجمع بين الجدوى الاقتصادية المباشرة، والجدوى التنموية غير المباشرة، كل ذلك من خلال الإنجاز التربوي العلمي لها ولتلاميذها.

- المدرسة الخاصة مكان للتميز والخصوصية والنوعية، ولا يتوقع من المدرسة الخاصة أن تكون نسخة طبق الأصل للمدرسة العمومية، في الزمن الدراسي أو الحيز الجغرافي ولا في الوسائل وطرق التعليم، بل دائما تحمل أو تسعى لأن تضيف ميزة وقيمة إضافية للمنظومة التربوية الوطنية.

2 . **مساره:**

التطبيقات العملية لمنحى المرافقة تظهر من خلال إجراءات ولوائح تنظيمية، تُنظم القطاع وتسعى إلى تفعيله، وهي ما يلي:

- دفتر الشروط الموضوع من طرف الوصاية، يركز على الصحة والأمن، وهما العاملان الذين يجب عدم التهاون فيهما، أما التفاصيل الأخرى، فإنه لا يتطرق إليهما على أساس أنه خيار الأولياء والإدارة المشرفة على المدرسة، وهي مجال المنافسة بين المدارس الخاصة والعمومية، وبالتالي فإن دفتر الشروط يتجاوزها ولا يتطرق إليها، من مثل ذلك المساحات المتاحة للمتعلمين وكذا الظروف المساعدة على التعلم مثل الوسائل البيداغوجية والمخابر وغير ذلك.

- الرقابة في هذا المنحى واردة غير مُلغاة، فهي عندها تتناول الجانب الصحي وما يتعلق بسلامة المتعلّم، وتتعلق بالجانب الإيديولوجي، وهي المواد الإلزامية التي يجب على المدرسة تدريسها، وهي سلامة أخرى تتعلق بالوحدة الوطنية وثوابتها الواجب الحرص عليها، من جهة أخرى فإن الرقابة على الأمور الأخرى، وهي مدى التزام المدرسة بالتميز الذي التزمت به أمام الوصاية وأمام أولياء الأمور،

فإنها لا تكون دائما أو اعتباطيا، بل فقط في حال شكاوى يتقدم بها الأولياء، لأن الأصل في المدرسة هي الثقة وليس الريبة.

- في الجانب البيداغوجي العلمي، فإن التركيز يكون فقط على لغة التعليم وهي اللغة الوطنية، وكذا على مواد السيادة الأساسية، وهي: التاريخ، اللغة العربية، التربية الإسلامية، التربية المدنية ، أما غيرها من المواد، أو لغة التدريس، أو اللغات الأجنبية، فإن المدرسة مدعوة إلى الاختيار بين اللغات التي تريد تبنيها، على اعتبار أن غير اللغة الوطنية وهي العربية، كلها لغات أجنبية، تستوي في ترتيبها ولا معنى لتفضيل واحدة على أخرى، وتخضع لرغبات التلميذ وخيار الأولياء، وهي مساحة للتميز والإبداع، ومكان للمنافسة بين المدارس، ولا معنى لضبطها بصورة قطعية كاملة.

- مساهمة الوصاية في التكوين المستمر للطاقم التربوي والإداري ، للمدارس الخاصة سواء كان في التعليم والتسيير، وهو نفس المرافقة والتكوين التي تقوم بها الوزارات الاقتصادية، للمؤسسات التجارية والصناعية حديثة النشأة، فإن الوصاية تبذل جهدا واضحا، ماديا وفكريا لمساعدة هذه المؤسسات على النجاح وعلى الاستمرار والبقاء في قطاع الاستثمار، وأكثر من ذلك فإنها تقوم بتشجيعها على الإنتاج والصناعة والتصدير، قناعة منها على أن توجه الشركات إلى التصدير له أثر مباشر، على الاقتصاد الوطني وعلى الخزينة، فنجاح المدارس الخاصة جزء من نجاح المنظومة التربوية، وبالتالي من مصلحة الوصاية المساهمة في إنجاح المداس الخاصة لما لها من أثر تعليمي وتربوي على الوطن.

- الدعم المادي والمالي، وهو أن تقف الدولة إلى جانب التعليم الخاص، انطلاقا من أن التعليم من حق كل مواطن، وبالتالي فإن الدولة تدفع مصاريف تعليمه، أو تدفع لمن يتولى تعليمه، وليس المقصود هنا هو دفع أي تكلفة، لكن المقصود هنا، هو دفع التكاليف التي اعتادت الدولة على أن تدفعها عن كل تلميذ في القطاع العام، وما دامت تكلفة التلميذ واضحة ومحددّة، فإنما إمكانية الدفع لمن يتولى تدريسه واردة، وهنا نعرض نموذجين: النموذج الفرنسي، والنموذج القطري.

- في فرنسا: ومن خلال زيارة ميدانية إلى بعض المدارس الخاصة[22]، فإن أي مدرسة خاصة وبعد مضي خمس سنوات من تأسيسها، لها الحق في أن تطلب التمويل من الدولة، وفق اتفاق مسبق مع وزارة التربية، بحيث تلتزم المدرسة بدفتر الشروط المحدد، والمتعلق خصوصا بالمواد المُدرّسة، وتلتزم الدولة ممثلة في وزارة التربية، بتمويل 80% من رواتب الموظفين، خصوصا المعلمين، وبالتالي فإن الدولة في هذه الحالة تنقص تكلفة التعليم بنسبة 20% وليس بنسبة 100%، في حال تكفل الخواص بالتكلفة الكاملة.

- في قطر: الدولة تبنت كلية سياسة التعليم الخاص، أي أن التعليم في الدولة يُسيّره الخواص، وبغض النظر عن الجانب العلمي البيداغوجي، ومواد السيادة أو المتفق عليها، فإن سياسة التمويل واضحة جدا، " فإن المدارس المستقلة يقوم بإنشائها وتسييرها مواطنون مستقلون لا يتبعون للقطاع العام، بعد أن يحصلوا على الترخيص، وعليه تتمتع هذه المدارس باستقلالية واسعة في الإدارة والبرامج والاكتتاب، لكن تمويلها من الدولة، أي من القطاع العام، كما أنها تلتزم بمعايير وأنظمة المجلس الأعلى للتعليم الذي أنشئ خصوصاً لمتابعة هذا النوع من المدارس"[23].

هذا الدعم الموفر للمدارس الخاصة، ليس بدعا من القرارات التي تتخذها الدولة سعيا منها لتطوير بعض القطاعات الاستراتيجية، فإن الدولة وإيمانا منها بأهمية الاستثمار في الفلاحة، أعطت للفلاحين امتيازات كثيرة جدا، منها الدعم الموجه حيث، يستفيد الفلاحون من دفع تكاليف حفر الآبار وبناء الأحواض المائية، وأكثر من ذلك حتى الاستفادة من أغلفة مالية مقابل كل شجرة تغرس أو بقرة تُجلب، هذا دون ذكر الاستفادة المجانية من القطع الأرضية، وكذا القروض التي تمنح دون فائدة، فهذا الدعم الكبير الموجه للفلاحين، يبنى على أساس أن تطور القطاع الفلاحي، سوف تكون آثاره إيجابية على الاقتصاد الوطني وعلى الأمن الغذائي، من خلال اليد العاملة، المواد المنتجة، ثم من خلال التقليل من فاتورة الاستيراد، حيث تدفع الأموال بالعملة الصعبة، وهذا دون الحديث عن مسح الديون، فمن خلال تصريح لوزير الفلاحة أشار إلى: "أن الدولة قامت بمسح ماقيمته 55 مليار دينار كديون مستحقة على الفلاحين منذ سنة 2000 ... وأشار الوزير إلى أن الدولة قامت بدعم المجال الفلاحي من خلال تحفيزات مالية عبر صناديق خاصة بقيمة أكثر من500 مليار، وأكد أن سياسية الدعم الفلاحي ساهمت في رفع مبدأ الإنتاجية من 8% إلى 12% العام 2017، قائلا أن السياسية الفلاحية ساهمت في استحداث أكثر من مليون منصب شغل، وفي قطاعات الصيد البحري 80 ألف و22 ألف مؤسسة مصغرة"[24]، وفي قطاع الرياضة هذه بعض الأرقام البسيطة: "في سنة 2011 في تقرير لمجلس المحاسبة حول وزارة الشباب والرياضة: وصل المبلغ الإجمالي للإعانات الممنوحة إلى **2.944.861.000**دينار، أما مبلغ دعم نوادي كرة القدم من الصندوق العمومي للأندية لمحترفة لكرة القدم فهو: **568.070.973.00**دينار، وقد منحت الوزارة كل ناد رياضي وعددهم 34 ناديا، مبلغ **10**مليون دينار من اجل اقتناء حافلة لنقل

اللاعبين"[25]، فإذا كان هذا لتشجيع الرياضة والرياضيين، ألا يكون تشجيع العلم والمعلمين والمتعلمين أولى أو على الأقل في نفس المرتبة.

- الإعفاء من بعض الالتزامات الضريبية المخصّصة للمستثمرين في مجالات أخرى، فلا يجب النظر إلى المدارس الخاصة كمقاولات، بل النظر إليها على أنها تحمل عبئا إضافيا، وبالتالي إذا لم يكن هناك دعم أو تمويل مادي، فعلى الأقل أن تكون هناك بعض التحفيزات، كالإعفاء الضريبي، أو خصم الفوائد من القروض، أو التسهيل في الحصول على قطع أرضية، مما يمكن أصحاب المدارس الخاصة من توسيع دائرة نشاطهم، وبالتالي تطوير التربية والتعليم.

- الشفافية: والتي تعني وجود شبكة وطنية لكل المدارس والتلاميذ على المستوى الوطني، تمنع التزوير والغش المحتمل في القطاع العام والقطاع الخاص على السواء، والشفافية تكون في التسيير وتمدرس التلاميذ والإطار التربوي والإداري على السواء، وهو ما بدأته الوصاية في الأرضية الرقمية، والتي تشمل كل المؤسسات التعليمية، العام منها والخاص على السواء، وهذه الشفافية في التعامل مع المعطيات والمعلومات، تمنح الراحة للوصاية للاطلاع على الواقع كما هو في أي وقت تراه مناسبا، وتمنح الراحة كذلك لأصحاب المؤسسات الخاصة، في أنهم على قدم المساواة مع المدارس الأخرى.

- التحفيز والمنافسة: بوضع معايير لانتقاء أفضل المدارس وأفضل النتائج على المستوى الوطني، وهذا التحفيز العلني، يشعل نار المنافسة بين المدارس، على اختلاف تركيبتها وجغرافيتها وانتمائها إلى القطاع العام أو الخاص، وذلك وفق معايير محددة، لا تتعلق فقط بالنتائج المحققة في امتحانات الشهادات الرسمية، بل أكثر من ذلك؛ في النشاط المدرسي، في البيئة المدرسية، في نسبة استقرار التلاميذ، في اندماج الأولياء في المشروع التربوي، في إنجازات التلاميذ، وغير ذلك من المجالات التي تظهر تحقيق المدرسة لأهدافها التربوية، فمن خلال الإعلان عن النتائج والفائز بالتحفيزات، يحق لأي تلميذ أو ولي أن يتعرف على المؤسسات التربوية المتميزة، والتي حازت على الاستحقاقات، وبالتالي فإن ذلك سينعكس على إقبال التلاميذ والأولياء نحو المدارس المتميزة والتي تبذل جهدا أكبر من أجل النجاح والتفوق.

3 .نتائجه:

من خلال التطبيقات الفعلية في مسار منحى المرافقة، فإننا نتوقع أن تتحقق النتائج التالية:

- يتحقق المرجو من فتح الباب للقطاع الخاص وهو التوجه نحو النوعية والجودة في التعليم وفي النتائج، وفي ظل هذه المنافسة، تصبح المدارس الخاصة تسعى إلى النجاح والتفوق، وبالتالي مزيدا من التحفيز ومزيدا من التميز، وبالتالي مزيدا من النجاح والتنوع فيه، وظهور بدائل جديدة، وطرق جديدة في التسيير وفي النشاط المدرسي، تجعل الوسط المدرسي وسطا محفزا على الإبداع ومطبقا له، لا أن تبقى المدرسة الخاصة تبغي مزيدا من الزبائن دون النظر إلى نوعية التعليم المقدم، ولا إلى النتائج المحققة.

- إقبال الخواص على المدارس الخاصة وتأسيس نماذج جديدة، ففي الجزائر لاتزال نسبة التلاميذ المتمدرسين في القطاع الخاص لا يتجاوز 1بالمائة، حسب تصريح الوصاية، وهذا رقم قليل إذا قارناه بالأهداف التي تسعى إليها الوصاية، وهي أن يقبل الناس على التعليم الخاص بنسبة أكبر، ليس من القطاع العام، بل نسبة تتلاءم مع التحديات الجديدة في كل المجالات.

- النتائج المدرسية جيدة وممتازة: ففي ظل المنافسة والمرافقة، فإن النتائج تكون أفضل، فلا تنحصر النتائج الجيدة في القطاع العام دون الخاص، بل يكون للخاص أيضا مساهمته في تحسين المستوى العام للتعليم.

- انخفاض تكلفة التعليم في القطاع الخاص، نظرا لدعم الدولة والمحفزات المالية المطبقة، فعلى سبيل المثال، فإن تكلفة التعليم في بعض المدارس الخاصة في فرنسا تشكل 10% من الحد الأدنى لأجور الموظفين، أما تكلفة التعليم الخاص في الجزائر ففي معدله، هو ما يعادل أجرة شهر كامل للحد الأدنى من الأجور أو أعلى، وهذه الكلفة المرتفعة لا تشجع على التعليم الخاص.

- إقبال أكبر على تأسيس المشاريع التعليمية، وبالتالي زيادة المشاريع التعليمية المتميزة والمبدعة، منها مدرسة للموهوبين والمتفوقين، أو مدرسة خاصة للرياضيين، وكذا مدرسة للمتسربين من المدارس العادية، وهو ما يسمى "مدرسة الفرصة الثانية"، وبالتالي استقطاب أكبر عدد ممكن من المتمدرسين، وبالتالي طفل في المدرسة، هو طفل بعيد عن الخطر.

- التكوين والمرافقة في التسيير والتعليم يُحسِّن من جودة التعليم وبالتالي أداء جيد للإطار التربوي والإداري، وهذا ينقص من شكاوى الأولياء، وهو ما يمكن أن نسميه الجهد الوقائي الإضافي

والجواري، فعوض أن تتعامل الوصاية مع المشكلات المحتملة من تسيير المؤسسات الخاصة، مثلما تتعامل مع مشكلات المؤسسات العامة، فإن المرافقة هي وقاية، وبالتالي مشاكل أقل وإنجازات أفضل.

- أثر مباشر على القطاع الاقتصادي وعلى الموازنات المالية للدولة وعلى استقرار المجتمع، وهو ما لا يخفى على أهل الاختصاص، ويمكن أن نلخصها فيما يلي:

- تخفيف العبء على الخزينة العمومية، من خلال التكلفة المرتفعة للتسيير وتسيير التسيير، وتعويضه بتكلفة أقل ومصاريف أقل، وبالتالي أموال إضافية في الخزينة العمومية.

- فرصة لتوظيف أكبر عدد من خريجي الجامعات ومن الكفاءات، فالمدارس العمومية لا تستطيع أن توظف كل خريجي مدارس تكوين الأساتذة، بل خريجي الجامعات عموما، ولا يقتصر هذا فقط على الأساتذة والتربويين، بل حتى على الوظائف الأخرى، مثل عمال النظافة، التقنيين، سائقي الحافلات، أصحاب المهن المختلفة، ولا يخفى على أهل الاختصاص أثر ذلك على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فإذا كان معدل الإطار البشري في المؤسسات التربوية، إطار واحد مقابل عشرة تلاميذ، فإن مليون تلميذ سوف يقابلهم على أقل 100 ألف موظف وهذا رقم مفيد في الاقتصاد الوطني.

- كل إنسان مكون هو مواطن يسعى لخدمة وطنه، وكل نجاح شخصي هو في النهاية نجاح للمجتمع، وبالتالي فإن نجاح التلميذ ووليه، ونجاح المؤسسة ومحيطه، هو نجاح مستديم، فكلما كثر فتح المدارس قل فتح السجون، أو قل كلما فتحت مدرسة فقد أغلقت سجنا.

- كلما كان عدد الأبناء المتمدرسين أكبر كان التسرب أقل، وبالتالي تقليل الانحراف والآفات الاجتماعية، وعائد هذا على الاستقرار الاجتماعي أولا وعلى الاقتصاد الوطني ثانيا واضح الأثر، فإذا لم تستطع المدارس العمومية القيام بكل الأدوار، فإن المدارس الخاصة قادرة على القيام ببعض الأدوار الأخرى، وهنا يقع التكامل والتخصص.

6. خاتمة:

من خلال ما تقدم سابقا لكل من منحى المراقبة ومنحى المرافقة، ومن خلال المقارنة يظهر جليا، الآثار الإيجابية لمنحى المرافقة على المستوى القريب والبعيد، ومع ذلك وجب أن نشير إلى النقاط الأساسية التالية:

- الأصل في التعليم هو المدارس العمومية، لأن قدرات الدولة أكبر من قدرة المواطن مهما كان، زمنا ومكانا، وبالتالي المطلوب من المدارس الخاصة أن تجسد الخصوصية والنوعية، لا أن تكون بديلا عن المدارس العمومية .

- لا يعني التعليم الخاص بالضرورة الجودة، ولا تعني المرافقة تلافي كل أنواع النقص والأخطاء، بل تعني بالدرجة الأولى، إعطاء فرصة أكبر لنجاح الخيارات الإستراتيجية للدولة، والاهتمام بنجاح التعليم الخاص هو اهتمام بنجاح الأبناء، والوقاية دائما خير من العلاج.

- لا يمكن أن نمارس الوصاية على اختيارات الناس، ولكن على الوصاية أن توفر الجو النظيف والشفّاف للعمل والمنافسة، وتعطي للمواطنين القدرة على معرفة الجودة وعلى الاختيار الحسن بتوفير المعلومات الصحيحة واللازمة، وسوق الخيارات والمبادرات هو الذي يثبت الأحسن علميا وتربويا وإداريا، أما الفقاعات فلن تصمد أمام المنافسة وأمام النماذج الناجحة.

- الدولة لحساسية مسؤوليتها يمكن أن تتحرج من بعض النماذج التعليمية في التسيير أو في المناهج، فلم لا يكون القطاع الخاص وسيلة لتجربة بعض النماذج الجديدة في التسيير أو مناهج التعليم، علّها تعطي حلولا جديدة خارج المقترحات المألوفة.

- انطلاقا من مبدأ التكامل يجب العمل على توطيد العلاقة بين المدارس العامة والخاصة بطرق مختلفة منها إشراك تلاميذ النظاميين في أنشطة تربوية كالرحلات الترفيهية والمسابقات والرياضية، حتى نقلل من احتمال حدوث ما يمكن أن يكون تمايزا اجتماعيا يضر بالمجتمع.

- اذا كانت مراقبة المدارس الخاصة ضرورية، لحماية المتمدرسين من الأخطار التي قد تحدق بهويتهم، وكذا للحفاظ على وحدة النظام التربوي الوطني، فإنه يتعين على الوصاية مرافقة هذه المدارس تربويا وحتى ماليا، لأنها أصبحت جزءا من المنظومة التربوية الوطنية.

- التعليم الخاص ظاهرة جديدة في المجتمع الجزائري، لذلك من واجب الباحثين التصدي لها بالدراسة والبحث العلميين، حتى تتم حماية هذا النوع من التعليم من استنساخ نقائص التعليم العام.

الهوامش:

1 . الجمهورية الجزائرية: الدستور، 1976 ، المادة 66

2 . المرسوم التنفيذي رقم 90-04 مؤرخ في 3 صفر عام 1425 الموافق 24 مارس سنة 2004، المادة 2

3 . وزارة التربية الوطنية ، القانون التوجيهي للتربية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 المادة 20.

4 . القانون التوجيهي للتربية المادة 59.

5 . القانون التوجيهي للتربية المادة 29.

6 . القانون التوجيهي للتربية المادة 60.

7 . القانون التوجيهي للتربية المادة 60..

8 . القانون التوجيهي للتربية المادة 61.

9 . بوبكر بن بوزيد / النشرة الرسمية لوزارة التربية الوطنية / ص33.

10 . المصدر نفسه/ ص19.

11 . ديباجة القانون التوجيهي للتربية عدد خاص ، 2008. ص 06

12 . ديباجة القانون التوجيهي للتربية. ص07

13 . ديباجة القانون التوجيهي للتربية. ص 08

14 . البنك الدولي / تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "الطريق غير المسلوك؛ إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"،2007 / ص10.

15 . محيا زيتون/ التجارة بالتعليم في الوطن العربي، الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية ، المستقبل العربي ، العدد 413 ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص12.

16 وزارة التربية الوطنية : النشرة الرسمية للتربية الوطنية ، العدد492 ، أكتوبر 2005

17 .. عبد العزيز عبد الله الجلال / تربية اليسر وتخلف التنمية / سلسلة عالم المعرفة / المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . الكويت/ يوليو 1985.

18 . توماس ل.فريدمان/ ترجمة حسام خضور / العالم مستوٍ؛ تاريخ موجز للقرن الواحد والعشرين. ترجمة حسام الدين خضور ، ص119

19 بوبكر بن بوزيد / النشرة الرسمية لوزارة التربية الوطنية / ص33.

20 .. براهيمي أم السعود، ضبع مريم : التعليم الخاص بين الامتياز العلمي و التمايز الاجتماعي ، كتاب أبحاث المؤتمر الدولي " التعليم الخاص في الجزائر و العالم العربي " جامعة الجلفة ، 26 نوفمبر 2017 ، منشورات مخبر الدراسات الاجتماعية و النفسية و الانثروبولوجية / ص197.

21 . لقانون التوجيهي للتربية المادة 65.

22 . تمت الزيارة في جوان 2016، إلى: L'établissement ibn khaldoun Marseille - - lycée musulman Averroès de Lille

23 . موقع: الخليج أون لاين/http://alkhaleejonline.net عنوان المقال: "المدارس المستقلة".. سر تبوُّؤ قطر جودة التعليم عربياً ودولياً.

24 . موقع الخبر أون لاين/ https://www.ennaharonline.com / عنوان المقال: "بوعزقي: 55 مليار دينار قيمة مسح ديون الفلاحين منذ 18 سنة"/ تاريخ 23 أفريل 2018.

25 . موقع النهار أون لاين: https://www.ennaharonline.com / عنوان المقال: هكذا نهب رؤساء النوادي المحترفة آلاف الملايير/ تاريخ 30 نوفمبر 2014.